المنفوحي: إلغاء تأمين رخص السلامة في السكن الخاص

6

في جلسة هادئة نجح الوزير خلالها في تفنيد مزاعم المستجوبين

الخرافي عبر بأريحية استجواب «التغريدات» من العدساني والدمخي إلى الغانم!

ربيع سكر

منح مجلس الامة امس ثقته في وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي الذي عبر استجوابه امس بكل أريحية بعد ان نجح في تفنيد مادة الاستجواب الانتخابي الشخصي المقدم من النائبين رياض العدساني ود. عادل الدمخي ولم يوقع على طلب طرح الثقة غير المكتمل بالوزير الخرافي الا 4 أعضاء فقط هم : عبدالكريم الكندري وعبدالوهاب البابطين ورياض العدساني و عادل الدمخي وبذلك فشل النائبان المستجوبان في الحصول على توقيع 10 نواب على الطلب . وتحدث النائب معارضا للاستجواب النائب فيصل الكندري فيما تحدث مؤيدا للاستجواب النائب د. الكريم الكندري مؤيدا للاستجواب.

ووصف نواب ومراقبون الاستجواب بأنه « استجواب التغريدات « من كثرة ما عرضه المستجوبان من صور لتغريدات ، ووصفه البعض الآخر بأنه استجواب انتخابي بالدائرة الثانية موجه الى رئيس المجلس مرزوق الغانم لورود اسمه في اشاعة ترددت بان هناك صفقة وراء تعيين الخرافي وزيرا عقب انسحاب الخرافي من الانتخابات الأخيرة لتجيير اصواته لصالح الغانم.

وخلال الجلسة فجر رئيس المجلس مفاجأة برأت ساحة الوزير الخرافي عندما اعلن الغانم عن أن هناك خطأ حدث لم يعلمه العدساني والدمخي بان رد الخرافي على سؤال العدساني وصل للمجلس يوم 16 يناير لكنه وصل الى العدساني يوم 4 مارس وهناك وتم تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة المتسبب في هذا الخطأ.

و قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب الانتهاء من جلسة مناقشة الاستجواب : ان الاستجواب المقدم من النائبين الدكتور عادل الدمخي ورياض العدساني الى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي كان راقيا بعض النظر عن اختلاف وجهات النظر وسار وفق الاجراءات المنصوص عليها باللائحة الداخلية للمجلس.

واضاف الغانم : إن جلسة الأمس اقر فيها العديد من القوانين المهمة مثل (تعارض المصالح) اضافة الى مناقشة (الوثيقة الاقتصادية) التي هي عبارة عن رؤيا لا يتم التصويت عليها.

وذكر «ان النواب استمعوا في جلسة الامس الى شرح الوزراء المعنيين» معربا عن امله في ان تكون عجلة التشريع بدأت بالدوران وان تشهد الجلسة المقبلة اقرار المزيد من القوانين

واعرب وزير الدولة لشؤون مجلس الامة عادل الخرافي عن شكره وتقديره للنائبين المستجوبين عادل الدمخي ورياض العدساني على رقي الطرح والمناقشة مثمنا في الوقت نفسه ثقة زملائه النواب في المجلس.

واضاف الخرافي في تصريح للصحفيين عقب انتهاء جلسة الاستجواب ان المستجوبين كانوا راقيين في استجوابهما وممارستهما الديمقراطية لافتا الى ان هناك محاور كثيرة في الاستجواب ولم يكن محورا واحدا وانه حاول الاجابة على كافة المحاور المطروحة في الجلسة .

وشدد الوزير الخرافي على أهمية تطوير مصلحة البلاد وان نكون على مستوى طموح الشعب الكويتي مشيرا الى ان العديد النواب وجه ملاحظات والبعض انتقد وفي النهاية كلنا اخوة وأحباب ، وهذه هي الديمقراطية .

وأكد أنه يخدم الكويت من أي موقع ، مشيرا إلى أنه بدا العمل في مؤسسات المجتمع المدني وتابع في المؤسسات العامة التشريعية والتنفيذية «وان شاء الله نكون على قدر الطموح في خدمة مصلحة البلاد والعمل الوطني «. وبسؤاله عن طلب طرح الثقة الذي لم يكتمل قال « لا معلومات لدي لأن ما يهمني كان هو أن أركز على تفنيد الاستجواب».

و أعرب الخرافي خلال ردوده بالجلسة عن «الاستغراب» لاصرار النائبين رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي على محاسبته على مواقف صدرت منه قبل أداء القسم.

وأكد الخرافي في رده على تعقيب مقدمي استجوابه خلال جلسة مجلس الامة التكميلية أنه له الحق في مزاولة أي نشاط كفله الدستور.

وابدى استغرابه مما تم عرضه في الاستجواب من تغريدات عبر موقع (تويتر) قائلا «الرأي العام لا يقاس بالتغريدات التي عرضت في الاستجواب بل يقاس بأطر علمية ومؤسسات راقية».

وأكد الخرافي أنه يسعى جاهدا في عمله وأنه بذل كل الجهود وأبدى تعاونا مع جميع أعضاء مجلس الأمة.

وأعرب الخرافي خلال رده عن أسفه لما قاله النائبان رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي إن وزارة (مجلس الأمة) بلا مهام مبينا أنها «معنية بتعزيز التعاون بين السلطتين وهي بحد ذاتها مهمة جليلة تعد المحور الرئيس في علاقتهما».

وأوضح أن المادة ال2 من المرسوم رقم 53 لسنة 1998 بشأن اختصاصات مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة تنص على «التنسيق بالشؤون التشريعية بين لجان مجلس الوزراء ولجان مجلس الأمة لتحقيق التكامل في البناء التشريعي للدولة من خلال ما تعده الأجهزة الفنية في الحكومة من دراسات وأبحاث تتعلق بهذه الشؤون وما تعده من مشروعات قوانين».

وأفاد بأن دور الوزارة يتمثل في متابعة الموضوعات التي ترد بجدول أعمال لجان مجلس الأمة والتقارير التي تصدر عنها وكذلك إخطار الوزارات فيما يخصها من تلك التقارير إضافة إلى التنسيق بين لجان مجلس الأمة ولجان مجلس الوزراء.

وذكر أن وزارة مجلس الأمة تقوم بمخاطبة جميع وزارات الدولة بشأن كل الاقتراحات بقانون أوبرغبة فور إدراجها على جدول أعمال المجلس وإحالتها إلى اللجان المختصة.

ولفت الخرافي إلى أنه اجتمع أكثر من مرة بلجنة الأولويات البرلمانية حيث تم التوافق على خطة تشريعية مع مجلس الأمة لتسهيل عمله كما تم الاتفاق على إعادة ترتيب جدول أعمال جلسات المجلس وتصفية التقارير المدرجة منذ فترة طويلة و»لم يتخذ فيها قرار».

وأشار إلى التعاون بين وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ولجنة العراض والشكاوى البرلمانية بشأن تقارير اللجنة وتزويد الجهات المعنية بها لاتخاذ اللازم لافتا إلى بلوغ عدد تقارير اللجنة إلى 17 تقريرا تتعلق ب180 شكوى.

وبشأن ما ادعاه المستجوبان بتخلي وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عن اختصاصاته أوضح الخرافي أن المادة الثانية بند 10 من المرسوم رقم 53 لسنة 1998 بشأن اختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة تنص على «دراسة سبل تلافي الملاحظات التي ترد في تقارير ديوان المحاسبة بالنسبة إلى الجهات التي تخضع لرقابة الديوان طبقا لقانون حماية الأموال العامة بالتعاون والتنسيق مع هذه الجهات».

وبالنسبة لعلاقة الاستجواب بالمهام والجهات المسندة لكل وزير تساءل الوزير الخرافي «ما هي علاقته بمضمون رسالة النائب العدساني عن حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة حتى تسرد في صحيفة الاستجواب؟» وأشار إلى كتب وجهها وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة إلى الوزراء عقب موافقة مجلس الأمة على حساب العهد وفقا للرسالة البرلمانية.

وعرض الوزير الخرافي كتابا صدر منه إلى وزير المالية الدكتور نايف الحجرف يبلغه فيه بمخاطبة كافة الوزارت حتى تقوم كل وزارة بتزويد وزارة المالية بإعداد تقرير كامل وخطة بشأن معالجة ما ورد في رسالة النائب العدساني عن حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة.

وحول الادعاءات بشأن المخالفة الدستورية في الاقتراح برغبة أشار الوزير الخرافي إلى كتاب أرسله إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم يبين فيه رد الحكومة ممثلة بالوزارات المختلفة بخصوص اقتراحات برغبة.

وعرض الوزير الخرافي جدولا حول السوابق البرلمانية بشأن الاقتراح برغبة لأعضاء مجلس الأمة في الفصول التشريعية السابقة مؤكدا أن وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة من صميم اختصاصاتها متابعة الاقتراحات برغبة وإعداد تقرير بشأنها لعرضها على مجلس الوزراء فضلا عن التنسيق ومخاطبة الحكومة مع مجلس الأمة بهذا الشأن.

وحول الادعاء بشأن التأخير في الرد على الأسئلة البرلمانية قال الوزير الخرافي إنه «جرى العمل في مجلس الأمة على أن الوزير يعطى له مهلة أسبوعين دون طلبه للاجابة على السؤال».

وأوضح أن «النائب العدساني يقول إنني تأخرت خمسة أيام عن الإجابة على سؤاله البرلماني وأرد عليه بأنني وقعت على الإجابة بتاريخ 15 يناير الماضي وأرسلتها إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة بتاريخ 16 يناير».

وتابع «لاحظوا أن سؤالا برلمانيا للنائب العدساني أدرج بتاريخ 28 ديسمبر الماضي وقد يصادف يوم الخميس وبعده عطلة رأس السنة الميلادية وأن أول يوم عمل كان الثلاثاء الموافق 3 يناير ومن هذا اليوم وحتى موعد جلسة المجلس في 9 يناير هناك خمسة أيام».

وأضاف أنه في اليوم الذي وجه له السؤال البرلماني كان قد مر على تسلمه مهام منصبه الوزاري 9 أيام منها ثلاثة أيام عمل فقط متسائلا «كل هذه الضجة بسبب خمسة أيام فقط في حين أن هناك اسئلة برلمانية وجهتها لوزراء آخرين بلغت مدة التأخير في الإجابة شهرين ورغم ذلك لم تستجوبهم».

وحول دور وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في متابعة الاسئلة البرلمانية الموجهة إلى الوزراء أوضح الخرافي أن «الوزارة ترسل احصائية بالأسئلة البرلمانية متضمنة اسئلة كل وزير مبين بها ما تم الرد عليه وما لم يتم الرد عليه».

وأكد أن الوزارة تقوم بعرض هذه الاحصائية على مجلس الوزراء لحث الوزراء على متابعة وسرعة الرد على الاسئلة المتأخرة.

وحول قانون حظر تعارض المصالح أوضح أنه كان يتداول في أروقة مجلس الأمة لأكثر من 12 عاما وكان من ضمن المتطلبات التشريعية لخطة التنمية (2010–2014) مضيفا أن القانون تم إقراره بعهد الحكومة الحالية «التي أتشرف بالانتساب لها».

وأشار إلى أن قانون حظر تعارض المصالح الذي تم إقراره في جلسة المجلس أمس الثلاثاء كان نتيجة تنسيق الفريق الحكومي ومن بينهم وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مع لجنة الأولويات البرلمانية.

وحول ما أثاره المستجوبان بأن خطة الوزارة الاستراتيجية عن الخمس سنوات السابقة والقادمة كلام إنشائي للاستهلاك الإعلامي قال الخرافي إن الوزارة قامت بوضع الخطة الاستراتيجية في كل وزارة (2014–2019) كما وضعت الخطة الخمسية المستقبلية (2020–2025).

وأوضح أن الخطتين القديمة والجديدة تشملان أهداف استراتيجية أصلية ويتفرع عنها أهدافا فرعية لافتا إلى أن دور الوزير المتابعة والاشراف على مدى إنجاز تطبيق الخطة الحالية.

وحول وجود معوقات مالية لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ذكر الخرافي انه منذ استلامه مهام منصبه الوزاري هناك موظفين ضمن لجان وفرق عمل للوزارة لم يستلموا مكافآتهم منذ أشهر سابقة لذلك قام بمخاطبة وزير المالية لصرف هذه المكافآت.

وبشأن ما أثاره النائب العدساني بشأن وجود مستشار هندسي في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أوضح الخرافي أن «هذا المستشار هو الرئيس السابق لجمعية المهندسين الكويتية» مبينا أنه «تم التنسيق مع وزارة الأشغال العامة للاشراف على تصميم وبناء مشروع بناء وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة».

الخرافي يتلقى التهاني ومتوسطا المبارك والغانم والعدساني والدمخي

الوزير الخرافي يفند استجوابه بنجاح

(تصوير: محمد صابر)

عبد الكريم الكندري مؤيدا للاستجواب: نحتاج إلى وزراء نستطيع أن نثق بهم

الدمخي والعدساني: توزير الخرافي صفقة انتخابية مع الغانم

الدمخي يعرض استجوابه

الكندري يؤيد الاستجواب

اعتبر النائبان رياض العدساني و الدكتور عادل الدمخي ان الاستجواب المقدم منهما إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي «مستحقا وجاء تأكيدا على موقف أخلاقي ومبدئي». وتحدث النائب د.عبد الكريم الكندري مؤيدا للاستجواب، وقال إن المواطن يستشعر مآسي في العمل السياسي في الكويت، بسبب تكريس غياب المصداقية والتناقض مع النفس وغياب الشفافية، و نحن لا نقدم نموذجا حقيقيا للعمل السياسي.

وأشار إلى أن الاستجواب كان يجب تقديمه فور تشكيل الحكومة ولكن كان هناك شيء أكثر أهمية وهو تواجد بعض النواب في السجن.

وقال الدمخي ان تعيين الوزير الخرافي «صفقة انتخابية ولا يمكن أن تمر على المجلس وتستدعي أن يكون لنا موقف في استجواب الوزير لحفظ هيبة مجلس الأمة والمكتسبات الدستورية». واعتبر ان «سحب الخرافي ترشيحه من انتخابات مجلس الأمة 2016 جاء لمصلحة مرشح آخر في الدائرة الثانية».

وقدم الدكتور الدمخي عرضا مرئيا في قاعة (عبدالله السالم) لبعض التغريدات التي تم تداولها عبر موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) «تعبر عن ردود أفعال لانسحاب المرشح الخرافي من خوض انتخابات 2016 لمصلحة مرشح آخر تمهيدا لصفقة تعيينه وزيرا في التشكيل الحكومي». ورأى ان «ما أثير من ردود أفعال في (تويتر) على انسحاب المرشح الخرافي يعبر عن رأي الدواوين والشارع الكويتي».

وانتقد النائب رياض العدساني عدم قيام وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بالدور المكلف به وفقا لمرسوم مهام وزارته. وقال النائب العدساني في كلمة له اثناء مناقشة استجواب الوزير الخرافي ان مهام وزير الدولة لشؤون مجلس الامة هي عملية التنسيق والاشراف وتقوية العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير أنه «لم يقم بهذه المهام منذ توليه منصبه».

وقال ان حقيبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة تكون عادة لنائب محلل أو لوزير يحمل حقيبة وزارية أخرى لكن مرسوم التشكيل الحكومي الأخير اعطى الوزير الخرافي فقط هذه الحقيبة.

الغانم أعلن التحقيق في أكثر من قضية ولم يتم الإعلان عن النتائج

الخرافي نجا من أحد أخطاء الأمانة العامة للمجلس

ربيع سكر

خلال جلسة الاستجواب فجر رئيس المجلس مرزوق الغانم مفاجأة برأت ساحة الوزير عادل الخرافي الذي كانت أحد جوانب استجوابه التأخر عن الرد على أحد الأسئلة البرلمانية.

الغانم أعلن عن أن هناك خطأ حدث لم يعلمه العدساني والدمخي بان رد الخرافي على سؤال العدساني وصل للمجلس يوم 16 يناير لكنه وصل الى العدساني يوم 4 مارس وتم تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة المتسبب في هذا الخطأ.

وفتح ما اعلنه الغانم ملف أخطاء الأمانة العامة الحالية خلال المجلس الحالي والتي قرر الرئيس الغانم واعلن رسميا عن التحقيق لكن لم يتم الإعلان عن نتائج تلك التحقيقات ، منها : التحقيق فيما أثاره النائب شعيب المويزري في دور الانعقاد السابق عن تغيير كلمته في المضبطة اثناء سفر الغانم خارج البلاد والغانم قال في الجلسة انه طلب التحقيق فيها وطلب من اللجنة التشريعية الاشراف على التحقيق ولم يتم الإعلان عن النتيجة حتى الان.

كما أنه سبق وقت اثارة قضية المعاش الاستثنائي للنواب بداية دور الانعقاد الحالي أن اعلن الرئيس الغانم عن انه قرر التحقيق في اختفاء مكاتبات من المجلس تتعلق بموضوع المعاش الاستثنائي للنواب ، ولم يتم الإعلان عن نتيجة التحقيق حتى الان .

وسبق وان اشتكى نواب من حدوث تعديل في كشف المتحدثين في احدى الجلسات بإضافة اسم احد النواب في مقدمة طالبي الكلمة رغم انه جاء متاخرا وألمح نواب بان رئيس المجلس هو الذي قدم هذا النائب لكن الغانم اعلن صراحة في الجلسة ان كشف المتحدثين عند امانة المجلس وليس عنده ولم يتم التحقيق في هذه الواقعة حتى الان وان تم التحقيق فانه لم يتم الإعلان عن النتيجة.

علام الكندري